وأثر على وزرائه لقبوله، وحرض الوجهاء على قبوله، ومع ذلك، بحركة ديماغوجية، «خطب في الجامع وحرض الشعب على الاستعداد للدفاع والاستشهاد في سبيل خير الوطن»[٧٧]. وصباح ١٨ تموز (يوليو)، اجتمع المؤتمر «وكان أكثر الأعضاء الفلسطينيين والساحليين وأعضاء جبل عامل مع بعض الدمشقيين، مندفعين في تأييد وجوب المدافعة يتقدمهم مندوب بعلبك سعيد حيدر»[٧٨]. ثم اقترح أحد المعتدلين «أن لا يشترك الفلسطينيون في الرأي فلم يقبل اقتراحه». فانتصر قرار القتال. ومعروفة هي نتائج معركة ميسلون، التي خاضها مناضلون من مختلف مناطق سوريا الطبيعية، وعلى رأسهم وزير الدفاع يوسف العظمة. أما الأمير الذي حرّض الشعب، في خطبة الجمعة، فقد هرب الى الكسوة، وهناك زاره الجنرال الفرنسي تولا وأبلغه انتهاء مهمته، وأن الحكومة «تعتبره ضيفاً» وانها «عينت قطاراً خاصاً لنقله»[٧٩]. وفعلاً أنجز الأمير فيصل مهمته: سلّم سوريا للفرنسيين، اعترف بالمطامع الصهيونية في فلسطين، ووافق على اخراج لبنان من مملكته، ثم أصبح ملكاً في مناطق تقسيم سان ريمو، وأسهم تعيينه في القضاء على ثورة العشرين في العراق، وبذلك دق بيده، آخر مسمار في نعش الأمبراطورية العربية الكبرى، وترك المناضلين يتدبرون أمرهم بأنفسهم.

خاتمة الثورة واختيارات قادتها

المرحلة الأخيرة في ثورات الشمال، كانت رداً على قرارات الجنرال غورو، بتقسيم سوريا الى دويلات. وكانت أولى الانهيارات في جبهة الاسكندرون، حين أوقف صبحي بركات الثورة، والقى سلاحه في أواخر ١٩٢٠. وفسرت هذه النهاية المأساوية، على أنها بوحي من كمال أتاتورك نفسه، عندما عقد معاهدة سيفر مع الفرنسيين، وضمن استقلال بلاده. ووصف صبحي بركات بالخائن، عندما شكل الحكومة السورية عام ١٩٢٣، ولكنه سرعان ما هرب الى تركيا، فاختتم مسيرته كما ابتدأها.

وفي آذار (مارس) ١٩٢١، وأمام الحملة الفرنسية الضخمة، انهارت الجبهة الثانية، جبهة جبل الزاوية وأدلب بقيادة ابراهيم هنانو. ولم يغادر هنانو المنطقة الاّ في حزيران (يونيو)، وبلغ العاصمة الأردنية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢١. وهناك حمّله الأمير عبد الله، رسالة من المعتمد البريطاني في عمان ابرامسون، الى المندوب السامي هربرت صموئيل، هي في جوهرها رسالة تسليمه. وفعلاً، بفندقه في القدس، القت قوات الاحتلال البريطاني القبض عليه، وسلمته مخفوراً الى الفرنسيين.

الجبهة الأخيرة، جبهة جبال العلويين وجبال صهيون، سقطت أمام الحملة الفرنسية، التي قادها الجنرال نيجر، في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٢١. واختار الشيخ صالح العلي، البقاء في المنطقة متنكراً، لمدة عام كامل. ولم تنجح الحملات التفتيشية الواسعة، وحكم الاعدام، والوعد بجائزة مائة ألف فرنك فرنسي لمن يرشد الى مكانه، من القاء القبض عليه، رغم أنه كان يسير على الطرقات، ويحادث الجنود، ويصلي في المساجد. ومن تلقاء نفسه استسلم، وقال للجنرال بيلوت في اللاذقية «والله، لو بقي معي عشرة رجال، مجهزين بالسلاح والعتاد، لما تركت ساحة القتال»[٨٠]. فبلعها الجنرال الفرنسي طامعاً في اقناعه بالمشاركة في الحكم. ولكن الشيخ رفض عرض المشاركة مستشهداً بالآية